TÜRKİYE'DE KAYITDIŞI EKONOMİ İLE BÜYÜME ARASINDAKİ İLİŞKİSİ (1970-2015 DÖNEMİ)

Prof. Dr. Sadettin PAKSOY
Kilis 7 Aralık Üniversitesi İİBF
spaksoy@kilis.edu.tr
Ferhat ERTÜRK
Kilis 7 Aralık Üniversitesi İİBF
erturkferhat97@gmail.com
Abdulhadi Ali HAMMADEH
Kilis 7 Aralık Üniversitesi İİBF
hadi1995a95@gmail.com

ÖZET

Bu çalışmada Türkiye'de 1970–2015 dönemleri arasında kayıt dışı ekonomi ile büyüme arasındaki ilişki açıklanmaya çalışılmaktadır. Bu amaç doğrultusunda ilk olarak parasal oran yöntemi ile kayıt dışı ekonominin değerleri ölçülmektedir. Elde edilen veriler ile toplumun kayıt dışı ekonomi hakkındaki görüşleri doğrultusunda kayıt dışı ekonominin, büyümeye etkisi açıklanmaktadır. Yaptığımız çalışma doğrultusunda hane halkı ile yaptığımız istişareler ve anket sonucunda ortalama 8 kişiden 5'i kayıt dışı ya yöneldiği görülmektedir. Sonuç olarak Kayıt dışı ekonominin, büyümeye pozitif bir etki sağlaması için kayıt dışı yollarla elde edilen gelirin ülke dışına çıkmaması ve ülke içinde dolaşımda olması gerekmektedir. Bu sebepten dolayı Türkiye'nin ülke dışına para çıkartma mevzuatının sağlamlığından dolayı büyümeye pozitif bir etki sağladığı tahmin edilmektedir.

Anahtar Kelimeler: Kayıt dışı ekonomi, Parasal oran yöntemi, Ekonomik büyüme, Hane halkı, Mevzuat
,

THE RELATIONSHIP BETWEEN GROWTH AND INFORMAL ECONOMY IN TURKEY (1970-2015 PERIOD)

ABSTRACT

In this study we tried to explain the relationship between the informal economy with growth between 1970-2015 period in Turkey. For this purpose, the value of the informal economy is first measured by the monetary rate method. The effect of the informal economy on the growth of the society is explained in terms of the opinions obtained about the informal economy. As a result of the consultations and surveys we conducted with the households in the direction of the work we do, it is seen that 5 out of 8 people are going out of record. As a result, the informal economy has to be out of the country and circulated in the country, in order to make a positive impact on growth. For this reason, due to the strength of Turkey's legislation removing money out of the country is estimated to have a positive impact on growth.

Keywords: Underground Economy, Monetary Rate Theory, Economic growth, Household, Legislation

العلاقة بين النمو و الاقتصاد غير الرسمي في تركيا
(الدورة بين 1970 – 2015)

الملخص

الهدف من تحضير هذه الدراسة أن نشرح العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاقتصاد غير الرسمي في تركيا بين الأعوام1970 – 2015 . والغرض من هذه الدراسة أن نرى فرق المعايير بين الاقتصاد غير الرسمي و طريقة النسبة المالية. وقد نرى وجهة نظر المجتمع اتجاه الاقتصاد غير الرسمي من خلال المعطيات التي حصلنا عليها نتيجة دراساتنا مع فئة الشعب (أصحاب المسؤولية في الأسر) وأخذ أراهم عن موضوع تأثير الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي. ثبت لنا أن رأي 5 أشخاص من 8 رأيهم متجه نحو الاقتصاد غير الرسمي . بناء على هذه الدراسة وصلنا إلى نتيجة أن الاقتصاد غير الرسمي تكون له إيجابيات اتجاه النمو الاقتصادي بشرط أن لا تخرج رؤوس الأموال إلى خارج البلد. وأن يتم تداولها في الداخل . لهذا السبب فإن الدولة التركية لا تسمح لخروج رؤوس الأموال خارج الدولة بشكل غير شرعي بسبب استقامة التشريعات وتتوقع أن يكون تأثير إيجابي اتجاه النمو الاقتصادي

الكلمات المفتاحية : منهج الاقتصاد غير الرسمي، منهج طريقة النسبة المالية، النمو الاقتصادي ، فئة الشعب ، التشريعات

1. المدخل

إن الاقتصاد غير الرسمي نتيجة البحوث و الدراسات التي أجراها الاقتصاديون وجدو أن أسسها تعود لأعوام 1970 ولقد لفت نظر الاقتصاديين في أعوام 1970 من خلال المقالات التي نشرها بعض الاقتصاديين في تلك الفترة بأن هناك تعدد للتعاريف والمسميات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي و إننا نرى هناك إلى جانب الاقتصاد غير الرسمي وارد اقتصادي ومصطلحات لم تسجل مثل الاقتصاد التحتي و الاقتصاد السري و الاقتصاد الخفي ... وما شابه ذلك وتوجد أيضا تسميات كثيرة تلفظ تحت تسميات مختلفة وأيضا تسمى في الاقتصاد الدولي الاقتصاد الأسود.

(**اقلين و كاسيك اوغلو** 2007:72)

إن الاقتصاد غير الرسمي هو عبارة عن كارثة سوداء لاقتصاد كل دولة. و يشكل اختلافات بين اقتصاد الدول مع بعضها وان كل دولة لها مستوى الرفاهية، بنية قانونية، حياة اجتماعية و تفاضل في الاقتصاد الاجتماعي أو..... ما شابه ذلك وان الاقتصاد غير الرسمي يظهر على أشكال مختلفة رغم إيجاد الدول سياسات للتخلص من الاقتصاد غير الرسمي بشكل كلي ولكنها تحقق إنجاز قسمي لذلك تحاول الدول تخفيض الاقتصاد غير الرسمي إلى أدنى حد.

ورغم كتابة مقالات و نشاطات في هذا المجال، ولكن من الناحية العلمية لم يثبت التأثيرات على الاقتصاد ولم يوجد صريح كامل حول هذا الموضوع هناك بعض المؤلفون لديهم أدلة على أن الاقتصاد غير الرسمي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي و هناك مؤلفون آخرون أثبتوا أن له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي لذلك إن زيادة 1% من الاقتصاد غير الرسمي في الدول التي في مرحلة التطوير فإنه يؤدي إلى انكماش بين 3-5 % لذا تكون هناك علاقة سلبية وفي حال زيادة الاقتصاد غير الرسمي1% في الدول المتقدمة تزداد نسبة الاقتصاد المسجل حوالي 7-9 % فهنا نتوقع أن يكون له تأثير إيجابي.

(**قزيل و تشوم اقلي ,** 2004:7)

ولو نظرنا إلى بحوث ودراسات الاقتصاديين حول موضوع الاقتصاد غير الرسمي لن نجد أي بيانات عن تأثيره على النموالاقتصادي. وسنرى نتيجة بحوثنا و دراساتنا التي أجريناها حول مؤشرات الاقتصاد الغير مسجل بين أعوام 1970 – 2015 عوامل تأثيره على النمو الاقتصادي. أولا علينا أن نعرف الاقتصاد الغير مسجل وما هي أسبابه وفوائده وقياس أضراره و شرح طريقة التعامل الغير مباشرة. ثانيا علينا ان نشرح تضخم الاقتصاد غير الرسمي وأسلوب التعامل معه. ثالثا علينا أن نربط العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و النمو الاقتصادي في تركيا بشكل بسيط و بطريقة مادية و نتيجة البحثبين المجتمع والدراسات نحصل على درجة التقييم.

2. مفهوم الاقتصاد غير الرسمي :

إن الاقتصاد غير الرسمي أو باسمه الأخر الاقتصاد التحتي ، الاقتصاد الغير شرعي الاقتصاد الغير رسمي ، الاقتصاد السري الاقتصاد الأسود ....الخ. و هناك تسميات مختلفة عن الاقتصاد غير الرسمي لا يمكن التنبؤ بها إحصائيا، ومن ناحية أخرى فهوا لا يشمل في حسابات نهج الناتج القومي و بعبارة أخرى فإن الاقتصاد غير الرسمي لم يربط في وثيقة ولم يعكس المحتوى الواقعي أو بإفادة أصح إنه نشاط اقتصادي غير تابع للتدقيق

(**اوس** ,2004: 16) .

عندما يذكر اسم الاقتصاد غير الرسمي في البلاد الغربية يتبادر إلى الذهن أول مثال المخدرات و تهريب الأسلحة. أما في الدول النامية مثل الجمهورية التركية فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل الأموال و الخدمات التي لا توثق و نتيجة هذا

الشيء يظهر لعدم دفع الضرائب

وبشكل عام في لغة الأدب، فإن الأسباب الرئيسية للاقتصاد غير الرسمي هو عدم إيفاء واجبات الضرائب والزيادة في خصومات التأمينات الاجتماعية و خاصة الزيادات التي تحصل نتيجة التعديلات في مجال القوى العاملة و الانخفاض في ساعات العمل الأسبوعية، و الإقالة إلى التقاعد المبكر، كل هذه المجريات تعتبر سببا أساسي.

(2000:4 , **اويونتش و يلماز)**

3. أسباب الاقتصاد غير الرسمي :

يرى الاقتصاديون أن هناك اختلافات في الاقتصاد غير الرسمي بين البلدان النامية و البلدان التي في مرحلة النمو. وإن الاقتصاد غير الرسمي يظهر في البلدان النامية نتيجة التهرب من دفع الضرائب و تنقيص طاقة القدرة العاملة. ويجب على البلدان النامية إذا اضطر الأمر أن تأخذ مثالا من الجمهورية التركية لان كثرة حالات الولادة و النزوح و تكاثر سكان البلد فيها يؤدي إلى عدم إيجاد فرص عمل كافية. لهذا السبب يؤدي الاقتصاد غير الرسمي إلى التضخم.

وعلى سبيل المثال فإن معدل الوسطي لقدرات العمل التي تستخدم في القطاعات عند الدول **OECD** تشكل نسبة 6.8 %، العربية
أما في الدول النامية يصل المعدل بين 37 – 50 % (2001:1 , **داسس و باللاغا).**

وحسب تصريحات التأمينات الاجتماعية ، إن نسبة التوظيف غير الرسمي في تركيا وصلت إلى نسبة 33.49 % . وعندما ينظر إليها على أساس قطاعي، نجد في المقدمة قطاع الزراعة الذي يشكل بنسبة 82.09 % . ويرجع السبب إلى انخفاض مستوى التعليم في الطبقة العاملة في هذا المجال. ولأن مستوى التعليم منخفض و ليس لديهم معلومات كاملة عن نظام التأمينات الاجتماعية فإن العاملين في هذا المجال يتجهون إلى التوظيف غير الرسمي.

4. الجوانب الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي :

على الرغم من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي إلا انه يعد قطاعا بديلا وقت ألازمات ومصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة. وتشير بعض المقالات العلمية إلى الجوانب الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي ولكن لا يظهر من الجوانب الايجابية تأثير واقعي لأنه لا ينسى أن الاقتصاد غير الرسمي هو نتيجة لأنشطة مخفية عن الدولة.لذلك هذه الايجابية قابلة للنقاش. من جانب آخر فان الشركات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي لا تشمل الاقتصاد مع القنوات الرسمية وهم في الواقع لا يدفعون الضرائب.

طبعا والمستهلك له جوانب إيجابية، لأن الشركات لا تدفع أي ضريبة، فإن تكلفة المنتجات التي تنتجها منخفضة جد. ونتيجة تخفيض الشركات تكاليفها، يتم بيع المنتجات بأسعار أقل من السوق. وهذا العمل من صالح المستهلك.

والاقتصاد غير الرسمي وإن لم يدخل في أولويات السجلات فهذا يعني أن القطاعات الجديدة تعمل هكذا و نتيجة نشاط القطاعات نلاحظ مساهمة إضافية في العمالة إلى جانب كونها اجتماعية واقتصادية بهذا المعنى فإن هناك تأثير على الحد من الفقر لدى الأفراد نتيجة لدخلهم في هذه الأنشطة.

5. الجوانب السلبية للاقتصاد غير الرسمي :

أن الاقتصاد غير الرسمي له جوانب وأثار سلبية للشعب وكذلك الأسواق. ويتم سرد هذه الاتجاهات السلبية

فيما يلي (2007:134 **اصلان اوغلو و يلدز).**

• لأن الحكومة لا تستطيع التعامل مع هذه البيانات ، فإنه يؤثر على الخطط التي يتعين اتخاذها في المستقبل في الاتجاه السلبي.

• فإن الاقتصاد غير الرسمي له أثر سلبي على الحساب لأنه لا يمكنه الدخول في حسابات الدخل القومي

• لأن الدخل غير الرسمي لا يدرج في حسابات الدخل القومي، فإن الدخل القومي المنخفض هو العامل المؤثر للفرد. لهذا السبب نبين أننا متخلفون وراء بلدان أخرى. لان الاتجاه السلبي يضعف من تنمية البلاد.

• وفي الحقيقة إذا الشركات لم تدفع أي ضريبة هذا يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات الضريبية.

• وبما أن الأفراد العاملين في شركات غير رسمية ليس لديهم أي مدفوعات الضمان الاجتماعي لذلك لا توجد طريقة للمضي قدما على المدى الطويل.

• و هذا يؤدي إلى منافسة غير عادلة بين القطاعات الأخرى.

• يتم إدخال المنتجات التي تنتجها الشركات غير الرسمية إلى السوق دون أي تدقيق. ويفضل استعمال هذه السلع بسبب قيمتها الرخيصة ، و انخفاض نوعية السلع يؤدي ضرر للمستهلك أكثر من فائدة.

• إن الاقتصاد غير الرسمي يخلق تمرد ضد الدولة، ويفسد القيم الأخلاقية، وفي النتيجة يزداد التضخم المالي و نسبة بطالة العمل لكن من جهة أخرى يؤدي إلى انخفاض في مجال الإنتاج و الاستثمارات. كما يؤدي إلى السلام الاجتماعي و تخلق مجال للفوضى في الدولة.

حين ننظر إلى الجوانب السيئة للاقتصاد غير الرسمي. نجد واحدة من أهم الكوارث التي تواجهنا وهي الأزمة الروسية عام 1998. عندما بحثنا في الأزمة الروسية وجدنا أن مؤثرات الأزمة هو الاقتصاد غير الرسمي وهذا يؤكد لنا أن الاقتصاد غير الرسمي هو من أحد العوامل التي تسبب فوضى في الدولة.

6. مقياس الاقتصاد غير الرسمي :

هناك العديد من الطرق المستخدمة في حساب الاقتصاد غير الرسمي. فإن الحسابات التي أجريت تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر بسبب الطرق المختلفة. ولهذا السبب يوجد خلاف بين البلدان في طريقة الحساب في معدلات الاقتصاد غير الرسمي ، و له تأثير جدي. غالبا ما تسمى الأساليب التي تقيس الاقتصاد غير الرسمي أساليب مباشرة وغير المباشرة.

(اوس , 2004: 16)

طريقة المقاسات (المباشرة) المصغر : فمن الصعب قياس الاقتصاد غير الرسمي بشكل مباشر. و إلى جانب القياسات التي أجريت فإنها تعتبر غير دقيقة . فإن نتائج الدراسات الإحصائية التي جمعت بطرق القياس المباشر تؤدي إلى استنتاج معين. وهنا أيضا تناقش صحة البيانات الإحصائية. لأن الاقتصاد غير الرسمي نشاط غير قانوني. لذلك لوحظ أن الدراساتالإحصائية الجماعية لا تعكس الكثير من الحقيقة.

(أك ألين و كسكين أوغلو, 2007 : 74)

طريقة المقاسات (غير المباشرة) المكبر: نهج المكبر (ماكرو) وتسمى أيضا بمناهج المؤشرات، ويمكن أيضا أن توصف بأنها في اتجاه إعلام حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرق غير مباشرة و بتقييم التغيرات في مؤشرات الاقتصاد الكلي على أساس سنوي. أما طرق القياس غير المباشرة وهي نهج الناتج القومي الإجمالي، نهج تدقيق الضرائب، نهج

المعدل النقدي ، نهج التوظيف ، ويتم فحصها تحت أربعة عناوين فرعية.

(74 : 2007 , أك ألين و كسكين أوغلو)

نهج الناتج القومي الإجمالي : إن حسابات الناتج القومي الإجمالي تحسب بثلاثة طرق : نفقات، دخل، إنتاج. و يتم التوصل إلىنفس النتيجة التي اتبعت بها طريقة حساب القيمة النهائية الموجودة في أي من حسابات الناتج القومي الإجمالي. ولكن كان ينبغي أن تكون أرقام الناتج القومي الإجمالي المحسوبة مساوية لمجموع الطرق في ضوء القياسات و طريقة الإنفاق بسبب وجود الاقتصاد غير الرسمي . كما أن الفرق بينهما يساعد على إعطاء أرقام الاقتصاد غير الرسمي . ولكن حقيقة أن الاختلاف بينهما من قبل الإحصائيين يجعل للاقتصاد غير الرسمي قيم موثقة.

نهج القياس بتدقيق الحسابات الضريبية : يمكن أن يحسب الدخل الضريبي لحسابه من خلال تحديد الدخل الذي لم يعلنه دافعو الضرائب عن طريق الإدارات الضريبية. يتم فحص المزايا الضريبية لدافعي الضرائب في الإدارات الضريبية. إذا كان هناك حالة تفتقر فيها المعلومات الواردة في السجلات، سيتم طرح الاختلافات في الأساس الضريبي لمحاولة تحديد الاقتصاد غير الرسمي. ولكن هذه الطريقة غير مسجلة لأنها تستند إلى الدخل القائم على البيان في الاقتصاد المسجل. وحساب الاقتصاد الغير خاضع للضريبة بدلا من الاقتصاد غير الرسمي . هناك حالات لا تقوم فيها مصلحة الضرائب ببعض الأعمال المنجزة. وهذا يدل على أن الاقتصاد غير المسجل أكبر من الاقتصاد الغير تابع للضرائب

,أك ألين و كسكين أوغلو).

2007 : 75

نهج التوظيف (إحصاءات القوى العاملة) : في هذه الطريقة محاولة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال النظر في تطوير القوى العاملة وعلى أساس انخفاض مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما. . فمن المتوقع أن يكون معدل الزيادة في الطلب على العمالة ومعدل الزيادة في العمالة هو نفسه وفقا لهذه الطريقة. إذا كان معدل العمالة ينمو بوتيرة أبطأ من القوة العاملة، فإن الجزء العاطل عن العمل من القوى العاملة يسهم في زيادة البطالة، أي في القطاع غير الرسمي للعمالة.

(123 : 2003 ,إشيك و اجار)

النهج المادي المقاربات النقدية : فإن هذا النهج يحاول تقدير حجم الاقتصاد غير المنظم باستخدام البيانات النقدية. ويعد هذا الأسلوب النقدي من أكثر الأساليب التي استخدمت في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي كما انه أكثر عرضة للانتقاد في ذات الوقت. ويتركز هذا النهج على طريقتين : معدل ثابت وحجم المعاملات ومحاولة تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال إتباع تحركات أسواق المال في نهج سعر الفائدة الثابت. يفترض أيضا أن نسبة الودائع من حجم المبيعات ستبقى ثابتة خلال الفترات التي لا يكون الاقتصاد فيها اقتصاد غير رسمي وتزداد هذه النسبة بمرور الوقت وتبين أن الطلب على النقود يزيد، وبالتالي يزداد الاقتصاد غير الرسمي أيضا.

(37 : 2002 , صارلي)

وهناك طريقة أخرى وهي نهج طريقة المعاملات ، يستخدم فيشر نظرية المساواة لتحديد نسبة حجم المعاملات إلى الدخل القومي. فإن حجم الاقتصاد غير الرسمي يحاول التنبؤ بالتغييرات. ومع هذه الطريقة التي أجريت للحسابات تستعمل الأوراق الذات قيمة (شيكات، أسهم ، سندات، أوراق تأمين). فضلا عن الحسابات، يفترض أن يكون معدل تداول الأموال هو نفسه في الاقتصاد المسجل وغير الرسمي.

(125 : 2003 , إشيك و اجار)

الطرق اللتي سيتم إستخدامها في شرح المتغيرات على النحو التالي.

ج : مجموع الأموال المتداولة

جر : مجموع الأموال النقدية المتداولة في الاقتصاد المسجل

جو : مجموع الأموال النقدية المتداولة في الاقتصاد الغير مسجل

د : مجموع الودائع تحت الطلب

در : مجموع الودائع تحت الطلب في الاقتصاد المسجل

دو : مجموع الودائع تحت الطلب في الاقتصاد الغير مسجل

كر : مجموع الأموال النقدية المتداولة في الاقتصاد المسجل / نسبة الودائع تحت الطلب

ك و : مجموع الأموال النقدية المتداولة في الاقتصاد الغير مسجل / الودائع تحت الطلب

يـر : مستوى الدخل القومي الاسمي المسجل

يـ و : مستوى الدخل الغير مسجل

فـر : سرعة تداول الإيرادات من المال في الاقتصاد المسجل

فـو : سرعة تداول الإيرادات من المال في الاقتصاد الغير مسجل

B : سرعة تداول الإيرادات من المال في الاقتصاد المسجل / سرعة تداول الإيرادات من المال في الاقتصاد الغير مسجل

فإن المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي لا تتم إلا نقدا. فإنها لا تستطيع استخدام أي صكوك قابلة للتداول لأنها لا تصدر أي معاملات ولا يمكنهم القيام بأي معاملات من حسابات الودائع في البنك. مجموع الودائع تحت الطلب المستخدمة في الاقتصاد الغير مسجل (**دو**) مجموع الأموال النقدية المتداولة في الاقتصاد غير المسجل \ نسبة الودائع تحت الطلب (**ك** و) ومجموع الودائع تحت الطلب (**د**)

الودائع تحت الطلب المستخدمة في الاقتصاد المسجل يساوي (**در**)
(77 : 2700 , أك ألين و كسكين أوغلو)

ج/د لا تتأثر نسبة القروض إلى الديون إلا بالتغيرات في حسابات الاقتصاد غير الرسمي .
أي أن **كر** = **ج**ر / **در** يعتبر المعدل ثابتا لجميع الفترات.
ويوجد فترة لا يوجد فيها اقتصاد غير الرسمي وفي هذه الفترة **يو** = 0
على افتراض أن جميع المعاملات غير الرسمية وفقا لطريقة نهج سعر الصرف تتم مع النقد؛ **ك ر**= 0.3292 نسبة المال في التداول القانوني. **ج**ر حسابات الودائع تحت الطلب نتيجة ضربه في سعر الصرف **ك ر** . الفرق بين **ج**، **ج ر**، يعطي مبلغ المال المستخدم . يمكن تحقيق حجم الاقتصاد الخارج التسجيل لإستفادة من سرعات التداول. المتغيرات تشكلت ألف ليرة وقد تم الحصول عليها من قبل هيئة تخطيط الدولة المقومة والبنك المركزي التركي. فإن العمود الأخير من الجدول يعطي النسبة المئوية للدخل القومي الإجمالي للاقتصاد غير الرسمي . تتقلب نسبة الاقتصاد غير الرسمي من 7% إلى 50% . والضعف الأكثر وضوحا في هذه الوسيلة هو أن الاقتصاد غير الرسمي يعتبر صفر بالنسبة لسنة مختارة. فإن الافتراض بأن جميع المعاملات غير الرسمية تتم بأموال نقدية هو افتراضي. يمكن افتراض أن جزءا من المعاملات غير الرسمية تم من خلال حسابات الطلب. حيث أن ثلث المعاملات غير الرسمية موجودة من خلال حسابات الطلب، فإنه يمكن اعتبار أن في الثلاثة اثنتان نقدا (**ج**و **).**
جو \ **دو** وهنا تعتبر ' ك ؤ ' في ا لإقتصاد الخارج التسجيل أن نسبة **ج ؤ \ د ؤ**
عندما تظهر، تكون **ك ؤ = 2 .** على افتراض أن ثلث المعاملات غير الرسمية تتم من خلال حسابات الطلب. يمكن التعبير عن صيغة مرتبة وفقا لطريقة تعرف باسم طريقة سعر الصرف . (ألكين و كاسكين اوغلو 2007 : 78) . وترد النتائج التي تم الحصول عليها وفقا لهذا النهج في الجدول1 .

الجدول 1. حجم الإقتصاد الغير مسجل ونسبة حجم النهج النقدي في تركيا

السنوات	ج (الأموال المتداولة) (ألف ليرة)	د = د ر الودائع تحت الطلب (ألف ليرة)	ج/د كر	جر = ك. د ر كر = **0.32932**	فـر = ير/ (جر + د ر)	ي و = ير * (ج – كرد) / (كر + **1**) د	(ي و/ (ير *100
1970	12	21	0,5553161	70,254,572	7,33	3,534,977,198	17,01
1971	14	27	0,524416	8,736,968	7,40	3,834,704,432	14,69
1972	16	33	0,486661	108,096,112	7,20	3,720,921,938	11,85
1973	21	44	0,4655393	146,398,532	6,75	4,093,667,672	10,26
1974	26	56	0,4683823	183,821,988	7,24	5,630,328,764	10,47
1975	33	77	0,4290557	252,499,692	6,78	5,190,362,015	7,51
1976	42	98	0,4319627	323,672,732	6,64	6,711,424,843	7,73
1977	63	131	0,4797467	432,035,496	6,35	1,255,273,318	11,33
1978	94	170	0,5521529	559,419,436	7,29	276,091,247	16,77
1979	144	262	0,5491971	861,223,412	8,27	4,760,921,083	16,55
1980	218	425	0,511306	140,040,034	9,38	726,533,193	13,70
1981	281	586	0,4792383	1927788,616	10,31	9,055,916,389	11,29
1982	412	799	0,5153625	2630923,604	9,99	1,486,260,681	14,01
1983	548	1.21	0,4523371	3984870,532	8,66	129,075,375	9,26
1984	736	1.28	0,5746009	4213954,228	13,03	4,092,666,721	18,46
1985	1.011	1.815	0,5572189	597,516,106	14,65	606,420,214	17,15
1986	1.302	3.953	0,3293195	13,013,276	9,74	4,601,863,713	0,01
1987	2.212	6.417	0,3446938	21,124,764	8,80	874,460,345	1,17
1988	3.426	7.886	0,4344027	25,960,712	12,32	1,022,387,476	7,91
1989	6.84	12.718	0,5378125	41,867,656	13,63	361,556,058	15,69
1990	11.378	20.02	0,5683317	6,590,584	14,93	7,145,481,652	17,99
1991	17.449	29.344	0,594636	96,600,448	16,26	126,685,761	19,97
1992	30.389	47.952	0,6337379	157,857,984	17,31	2,528,509,808	22,91
1993	51.645	77.442	0,6668862	254,939,064	19,40	507,424,203	25,41
1994	102.328	128.519	0,7962091	423,084,548	22,76	1,365,999,184	35,13
1995	189.465	198.719	0,9534317	654,182,948	29,74	3,688,887,923	46,96
1996	319.024	577.831	0,5521061	1902219,652	19,50	2511813,16	16,77
1997	610.871	970.339	0,6295439	3194355,988	22,79	6,641,654,395	22,60
1998	1.057.864	1.504.615	0,7030795	495,319,258	26,76	15053722,85	28,13
1999	1.887.153	2.794.028	0,6754238	9,197,940,16	21,08	20390780,91	26,05

2000	3.196.942	4.352.301	0,7345406	1432777,489	21,71	38300644,21	30,50
2001	4.462.913	6.905.869	0,6462493	2,273,412,075	19,23	42096083,04	23,85
2002	6.899.360	8.928.269	0,7727545	2939186,155	23,18	91778394,66	33,37
2003	9.775.116	11.418445	0,8560812	3758952,094	23,50	141384630,9	39,64
2004	12.443.528	16.349.864	0,7610784	538375,229	19,74	139366991,6	32,49
2005	18.271.822	22.585.218	0,8090169	7435053,766	16,20	175581863,4	36,10
2006	24.589.947	23.967.479	1,0259713	7892970184,28	25,43	1055311526,17	42,40
2007	26.072.505	29.427.691	0,8859854	9691127200,12	22,60	91997890,16	41,87
2008	30.468.001	30.403.738	1,0021136	10012558998,16	23,21	118013202,39	50,61
2009	35.251.149	41.154.310	0,8565603	13552937369,2	18,70	100881430,15	39,66
2010	44.368.280	59.611.531	0,7442902	19631269338,92	15,02	92333109,64	31,21
2011	49.347.189	65.220.312	0,7566230	21478353147,84	15,74	109047884,31	32,14
2012	54.565.770	75.304.164	0,7246049	24799167288,48	14,65	108360964,30	29,73
2013	67.755.894	94.575.852	0,7164184	31145719580,64	13,01	118372783,40	29,12
2014	77.420.141	105.042.324	0,7370375	34592538139,68	12,85	136789815,39	30,67
2015	94.464.629	123.367.891	0,7657148	40627513864,12	11,82	158145910,59	32,82

المرجع : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (2007) لمنظمة تخطيط الدولة للفترة 1950- 2004
تاريخ الحصول على المعلومات ، 2007/02/20 http://ekutup.dpt.gov.tr/ekonomik/gosterge/tr/1950-04/esg.html.
نظام نشر البيانات الإلكترونية لبنك المركزي لجمهورية تركيا (2007). تاريخ الحصول على المعلومات (2017/10/12). (ألكين و كسكين أوغلو ، 2007 :79)
المرجع : البنك المركزي لجمهورية تركيا، توفير المال والناتج القومي الإجمالي (طريقة الإنفاق) البيانات المستخدمة http://tcmbbf40.tcmb.gov.tr/ctb.html
(2:2015–4:2005) (زنغين و توتونجي 2016:206)

إذا نظرنا إلى أسباب الأزمة العالمية 2008 اللتي عبرت و لم تمس تركيا ، يزعم أن رأسمال الشرق الأوسط تدفق إلى تركيا بطريق غير الرسمي ، فالحقيقة إن هذا الإدعاء لم يثبت صحته. يقال أن أعلى نسبة من الأموال القادمة إلى البلدان هي دولة قطر و دول الشرق الأوسط. ولم يكن مصدر الأموال التي دخلت البلد في عام 2008 واضحا حتى دخلت النظام المصرفي. ولكن في عام 2008 قامت الحكومة بإضفاء الشرعية عليها من خلال فرض ضرائب على عدد من الأموال لأجل غير مسمى مثل ضريبة الأصول و الشؤون الوطنية. يمكن للدولة أن تجمع الضرائب على الضرائب غير المباشرة على أساس إنفاق الأموال التي تدخل البلاد. ولكن الضرائب غير المباشرة لا تضفي الشرعية على مصدر المال

. (أ ل - مونيتور 2014) .

شوهد أن سر الأزمة التي هزت العالم 2008 ولم تمس تركيا هو سبب النقد غير الرسمي . وهو أعلى إنتاج للاقتصاد غير الرسمي مقارنة بالناتج القومي الإجمالي و إن أعلى رقم حسابي سنوي هو نتيجة لحساباتنا عام 2008 . وفي عام 2008 كان الناتج لقومي الإجمالي غير المسجل بنسبة 50.61 % وهو أعلى معدل في الفترة الزمنية بين عامي 1970 و 2015 تمشيا مع الحسابات التي أجريناها في الجدول 1 يبين صحة معلومات التقرير الذي نشر في عام 2008 .

7. الأبعاد العالمية للاقتصاد غير الرسمي

7. 1 أبعاد الاقتصاد غير الرسمي في البلدان المتقدمة

في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الدراسات التي أجراها مؤلفون مختلفون في ألمانيا، تم الحصول على نتائج مختلفة فيما يتعلق بأبعاد الاقتصاد غير الرسمي . هناك اختلافات بين أبعاد الاقتصاد غير الرسمي في البلدان المتقدمة وأبعاد الاقتصاد غير الرسمي في البلدان النامية . فإن البلدان المتقدمة لديها اقتصاد غير رسمي أقل من البلدان النامية. فمن الأسهل بكثير حساب الاقتصاد غير الرسمي في البلدان المتقدمة ومعدل الانعكاس أعلى .

وفقا لإدارة التوظيف في ألمانيا لعام 1976 39.5 % و في عام 1978 37.5 % ؛ وفقا للاختلافات في الناتج القومي الإجمالي في عام 1968 نسبة 8.9 % وفي عام 1974 نسبة 4.8 % وفقا لطريقة حجم الصفقة لعام 1976نسبة 17.5 % وفي عام 1978 نسبة 24 % و في عام 1980 نسبة 27.5 % تم الكشف عنها على أنها غير مسجلة.

(أوز سويلي، 1993 : 45).

بين أعوام 1970 – 1980 هاجرت اليد العاملة من الشرق الأوسط إلى سوق العمالة في ألمانيا مما أدى إلى الكثافة، والاضطرابات الاجتماعية، ولاسيما في تركيا ارتفاع معدلات التضخم المالي. وقيمة النقود في مواجهة ارتفاع التضخم وارتفاع حد الجوع، ورفع مستوى الرفاهية الفردية، اضطر إلى الهجرة من أجل منع الصراعات وكسب الدخل بين أفراد الأسرة.

في عام 1978، أطلقت أوبك حظر النفط على الولايات المتحدة وهولندا و نتيجة هذا التطبيق إندلعت في تركيا نتيجة أزمة عام 1978 للنفط بطالة العمل لأول مرة وصلت النسبة إلى رقمين 10.1 %. نتيجة لهذه البطالة المتزايدة بدأت هجرات العمال تنمو كثيرا. هجرة اليد العاملة المتزايدة التي تحشد القطاعات الخاصة. لأن أزمة النفط في عام 1978 أثرت أيضا على القطاع الخاص . لأن القطاع الخاص يشهد انخفاضا في معدلات الربح الذي كان على أرباب العمل و القطاع الخاص إلتجاء إلى التوظيف الغير مسجل بسبب تجنب العقوبات. و لهذا السبب كانت ألمانيا في مواجهة بنسبة حوالي 40 % ضد عمل قياسي. أما نسبة التوظيف الغير مسجل في البلدان المتقدمة حوالي 40 % وهذا مما يؤدي إلى خسائر ضريبية على أساس الدولة. و بسبب تراجع الإيرادات الضريبية، اضطرت ألمانيا إلى اللجوء إلى السياسة من أجل الحد من التوظيف الغير مسجل.

7 . 2 أبعاد الاقتصاد غير الرسمي في البلدان النامية

سجل اقتصاد بيرو الوطني المسجل إضافة و هو يشكل زيادة 29 % في الدخل الوطني الغير مسجل (ماين، 1989 : 36). يزعم أن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في البرازيل تشكل 50 %من إجمالي النشاط الاقتصادي. (موناش 1990 : 36). في الأرجنتين عام 1988 تحقق دخل غير مسجل قدره 50،4 مليار دولار استجابة لدخل وطني مسجل قدره 70 مليار دولار. وفي بوليفيا عام 1985 كانت مصادر رسمية إلى جانب مصادرغير رسمية فضلا عن الاقتصاد غير الرسمي الكلي. ويقدر حجم الاقتصاد بمبلغ 3147 مليار دولار. وهو ما يعادل103 % من الدخل القومي المسجل في بوليفيا والتي تبلغ قيمتها 3055 مليار دولار سنويا.

(جيمنيز، 1989 : 135- 148).

وإذا لخصنا النتائج المذكورة في الأعلا كمؤشر على حجم الاقتصاد غير الرسمي . عندما يؤخذ معدل الاقتصاد غيرالرسمي و الناتج القومي الإجمالي ، نجد أن هذه النسبة في كل من فرنسا، ألمانيا، اليابان، النرويج، سويسرا و إنجلترة قد وصلت إلى 6 – 1 % . وفي الهند وصلت بين 20- 30 % ، ويتم حسابها في البيرو58 % . ومن بين 162 بلد ، فإن البلد الذي يتمتع بأعلى اقتصاد غير رسمي وهيا دولة جورجيا. وقد وصلت نسبة غير الرسمي رغم التوتر خلال 9 سنوات معدل بين 69 % إلى 62.1 % . ولكن دولة جورجيا بنسبة 66.7 % أخذت المرتبة الأولى على القائمة. وفي تركيا في يتم حساب الدخل القومي من خلال معهد الإحصاء التركي من خلال معدل 28.72 % . ومن المعروف أن تؤخذ بعين الاعتبار.

(ألتوغ , 1994 : 56-58).

8. الاقتصاد غير الرسمي في تركيا

من الصعب جدا قياس الاقتصاد غير الرسمي في تركيا لأنها ظاهرة تسعى إلى تقصي الحقائق مع الرغبة في التعامل و من الصعب الحصول على نتائج محددة بالمعنى الشخصي . وهناك العديد من المقالات مع الطرق المختلفة لقياس أساليب الاقتصاد غير الرسمي في تركيا، و نحاول أيضا لإعطاء حجم الاقتصاد غير الرسمي على بيانات رقمية.

الجدول 2. توقعات محسوب الاقتصاد غير الرسمي في تركيا

1993 ، ديرديوك	نهج تدقيق الضرائب	1984-1991	6-18
	نهج الإقتصاد القياسي	1960-1991	26-47
1994 ، تيمل وآخرون	نهج تدقيق الضرائب	1984-1991	8-45
	نهج معدل نقدي بسيط	1970-1992	0-26
	نهج حجم المعاملات	1970-1992	0-26
	نهج الإقتصاد القياسي	1975-1992	6-20
1998 ، أوز سويلي	نهج الناتج القومي الإجمالي	1986-1990	5-7
	نهج معدل نقدي بسيط	1980-1990	2-20
	نهج حجم المعاملات	1980-1990	6-24
1999 ، هاليجي أوغلو	نهج الإقتصاد القياسي	1969-1997	0-10
1999 ، الغن	نهج معدل نقدي بسيط	1968-1993	0-25
	نهج الإقتصاد القياسي	1969-1992	24-48
2000 ، أوينج و فرغيل	نهج الناتج المحلي الإجمالي	1987-1999	(-11)-8
	نهج التوظيف	1976-1998	32-36
	نهج معدل نقدي بسيط	1960-1979	0-23
		1980-1979	0-46
	نهج الإقتصاد القياسي	1971-1999	10-22
2002 ، الغين	نهج معدل نقدي بسيط	1968-2001	25-84
2003 ، جتين تاش و فرغيل	نهج الإقتصاد القياسي	1971-2000	17-30
2004 ،أكتورك، أوزر، أكان ويايلالي	نهج الإقتصاد القياسي	1975-2002	4-23
2004 ,اوس	نهج تدقيق الضرائب	1985-2002	26-184
	نهج حجم المعاملات	1987-2003	(-4)-7
	نهج معدل نقدي بسيط	1987-2003	0-90
	نهج التوظيف	2000-2003	2-3
2005 ، بالديمير، غوكالب وأوجي ،	نهج الإقتصاد القياسي	1987-2003	2-12
	نهج إستهلاك الكهرباء	1978-2000	(-1)-13
	نموزج م.ا.م.سي	1990-1981	13-26
		1992-2003	11-26
2006 ، كوك و شبجي	نهج تدقيق الضرائب	1985-2004	17-128
	نهج معدل نقدي بسيط	1975-2004	0-47
	نهج الإقتصاد القياسي	1975-2004	11-121
2007 ، أك ألين و كسكين أوغلو	نهج معدل نقدي بسيط	1975-2005	7-46
2008 ، يوردا قول	نهج معدل نقدي بسيط	1985-2006	1-61
2009 ، أر قوش و قرة غوز	نهج الإقتصاد القياسي	1970-2005	35-86

يلاحظ أن هناك قيم مختلفة على الرغم من أن السنوات المحسوبة هي نفسها كما هو واضح في الجدول رقم 2 . لغويا من الصعب الوصول إلى البيانات الفعلية عندما يكون للاقتصاد غير الرسمي أبعاد عالية. عند النظر في الجدول 2 غالبا ما يستخدم أساليب حساب الاقتصاد غير الرسمي ، الطريقة الأكثر شيوعا هي طريقة معدل النقد البسيطة. القيام بنهج التوظيف و نهج الناتج القومي الإجمالي. لأنه من الصعب الوصول إلى قواعد البيانات من الدراسات التي أجريت في محاولة للعثور على بيانات الاقتصاد غير الرسمي مع هذه الأساليب و أساليب أخرى.

8. 1 نهج التوظيف في الإقتصاد غير الرسمي في تركيا

حيث أن مشاركة القوى العاملة الكاملة ثابتة ويجب على الأفراد أن يواصلوا كسب معيشتهم، فإن من الواضح أنه إذا انخفض معدل مشاركة القوة العاملة في البلد، فإن الأفراد يذهبون إلى التوظيف الغير رسمي. فإن الدراسات بشأن هذا الموضوع في إيطاليا فقد قام بها **كونتيني** بين العامين (1981 – 1982) و **بوكا** عام (1981) وفي أمريكا قام بها **أو نيل** عام (1983). (شنايدر و أنست، 2000 : 93) . يجب أن تعمل نسبة العرض من التوظيف إلى مجموع السكان ونسبة العمالة إلى مجموع السكان معا عندما لا تحدث الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. إذا كانت العمالة غير الرسمية موجودة في البلد بما يتمشى مع هذا التنبؤ، في حين أن معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي لا يزال مستمرا، فإن نسبة السكان المستعدين للعمل في مناطق الإنتاج في اقتصاد البلد تأخذ في التناقص

(أر قوش و قرة غوز ، 2009 : 132).

الجدول 3. معدل نسبة التوظيف الغير مسجلة في تركيا

السنوات	الزراعة	خارج الزراعة	الصناعة	الخدمات	البناء	العام
2002	90.,14	31,74	36,40	29,19	---	**52,14**
2003	91,15	31,55	36,43	29,00	---	**51,75**
2004	89,90	33,83	37,28	31,96	---	**50,14**
2005	88,22	34,43	38,11	32,27	---	**48,17**
2006	87,77	34,06	38,12	31,88	---	**46,97**
2007	88,14	32,34	35,51	30,63	---	**45,44**
2008	87,84	29,76	31,61	28,77	---	**43,50**
2009	85,84	30,08	33,43	28,40	---	**43,84**
2010	85,47	29,06	32,68	27,11	---	**43,25**
2011	83,85	27,76	31,50	25,71	---	**42,05**
2012	83,61	24,51	27,89	22,73	---	**39,02**
2013	83,28	22,40	25,23	20,90	---	**36,75**
2014	82,27	22,32	20,26	21,09	26,61	**34,97**
2015	81,16	21,23	19,13	20,05	35,38	**33,57**

المرجع : www.sgk.gov.tr/wps/portal/sgk/tr/calısan/kayitdisi_istihdam/kayitdisi_istihdam_oranlari

جميع الأرقام في الرسوم البيانية والجداول يتم تجميعها من إحصاءات الأعمال المنزلية في مركز الإحصاء التركي.

عند النظر في تشكيل العمالة غير الرسمي هوا سبب نقص المعلومات في مجال مؤسسة الضمان الاجتماعي. ويبين الجدول 3 أن القطاع الذي يرتفع فيه عدد العاملين غير الرسميين يعتبر القطاع الزراعي وعندما ننظر إلى الأسباب الكامنة وراء ذلك، ولأن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأفراد في القطاع الزراعي منخفضة، فهناك نقص في المعلومات. ومن السمات الأخرى للقطاع الزراعي أنه قطاع موسمي ويجب أن يعمل بصورة غير رسمية عند النظر في فائض سوق العمل.

إذا نظرنا إلى التوظيف خارج التسجيل عبر السنين، فضلا عن ازدواجية الإشراف على مؤسسة الضمان الاجتماعي ووزارة المالية. بسبب انتشار السياسات غير الرسمية للحد من العمالة، الفرق بين معدلات التوظيف خارج التسجيل بين عامي 2002 و 2016بنسبة 18.65 % .

8. 2 نظرة إلى الاقتصاد غير الرسمي في تركيا

ونتيجة للمشاورات والدراسات الاستقصائية بشأن وجود الاقتصاد الاجتماعي غير الرسمي وحقيقة أن الاقتصاد غير الرسمي قد أصبح مستوى معيشيا عادي. فإنه في نطاق المجتمع أن يعرف أن الطابع غير الرسمي للأفراد عنصر جريمة و هناك توافق في إجماع الرأي حول ما إذا كان سيؤدي إلى أنشطة غير رسمية. ونتيجة للاحصاء الذي أجريناه ضد هذه الحالة، سوف نرى أن 5 أشخاص من أصل 8 ثبت أنهم سيتجهون إلى الأنشطة غير الرسمية. عندما ننظر إلى الأسباب الرئيسية التي تحول دون تحول المجتمع إلى الأنشطة غير الرسمية. أن الجماعات المحيطة بها تشارك في أنشطة غير رسمية وأنها لا تعارض أي حالة. إشارة أخرى البحث حول الضعف في نظام المراقبة. في مسألة التدابير التي يتعين اتخاذها في مواجهة هذه الحالة، ينبغي للعديد من الأفراد إزالة عنصر الرشوة في نظام المراقبة. وأنه ينبغي إبلاغ المجتمع بالواجبات اللازمة إذا رأى هذه الأنشطة.

جدول رقم 4- نتائج الإحصائيات

الفترات بين الأعمار	المتجهون للاقتصاد غير الرسمي	الذين يرون عكس الاقتصاد غير الرسمي
فترات العمر بين 18- 21	22	9
فترات العمر بين 22- 25	17	11
فترات العمر بين 28- 32	26	19
فترات العمر بين 35- 40	15	11

عندما ننظر إلى الجدول 4، نرى تزايد الفرق بين فئة الأعمار، نرى أن عدد الأفراد الذين يقودهم الاقتصاد غير الرسمي قد آخذ في الازدياد عندما نظرنا إلى نتيجة الحالة من الإحصائيات و كيف يرتكب الأفراد المسنون جريمة جنائية في القانون .ولأن هناك نقصا في المعلومات عن العقاب الذي سيواجهونه، وهي من بين أسباب دوران الاقتصاد غير الرسمي لهذا السبب فإن الحالة الأولى التي يتعين القيام بها من أجل الحد من الاقتصاد غير الرسمي يجب أن تكون على بينة على مستوى
كافة الناس.

8. 3 التدابير المتخذة لمنع الاقتصاد الخارج التسجيل في تركيا

قبل عام 2001 لم يكن وضع مناسب في تركيا بمعنى إزالة الاقتصاد الخارج التسجيل إ قتصاديا وسياسيا، ويذكر ان معدل العجز فى الميزانية بعد الازمة الإقتصادية فى عام 2001 حينها إرتفع معدل البطالة ومعدل التضخم المالي. و أعتبر الاقتصاد الخارج التسجيل مشكلة في ذلك الوقت. ولكن نتيجة للسياسات التي نفذت منذ عام 2001 و بعد مسار ناجح في مجال الاقتصاد الخارج التسجيل في عام 2001 والسماح للانخفاض في الاقتصاد غير الرسمي. (أوندر، 2012 : 64) . السياسات التي تطبق بجدية في تركيا بعد عام 2001 فضلا عن التخطيط الاستراتيجي ، وتنفذ الآن في تركيا خطة عمل مدتها لسنوات و على أساس السياسات المنفذة في تركيا، وإعداد خطط عمل وانتشار مراجعة الحسابات ، وكان الاقتصاد الخارج التسجيل في تركيا واحدة من أكبر الخطوات تم إتخاذها في هذا المجال.

8. 3. 1 التشريعات على النقد الخارج من تركيا

الحد الأعلى لنوع العملة الأجنبة مقابل الليرة التركية التي يمكن أن تخرج من النظام المصرفي من قبل أولئك الذين يذهبون إلى الخارج وفقا للتشريع المطبق هو 5000 دولار مقابل ما يعادل الليرة التركية. في حال خروج االنقد فوق الحد الأعلى، يصادر من قبل السلطات الجمركية. (تعميم وزارة الجمارك و التجارة ، 2013 : 1) .

وفقل للتشريعات فإنه تمنع تحويل الأموال خارج البلاد، مما يؤدي إلى عدم السماح لغسل الأموال خارج التسجيل. فإن هذا الوضع في مواجهة الأنشطة خارجة التسجيل، فإن النقد المتحصل عليه يجري تداوله داخل البلاد.

9 . العلاقة بين النمو و الاقتصاد غير الرسمي

يقال إن الإيرادات الحقيقية تزداد على المدى الطويل. ومع شرح وتعبير أبسط،؛ نفترض أن في بلد ما ضمن عام 2010 أنه أنتج 500 قطعة من الزيت ، 25 كجم من الدقيق، 250 زجاجة من الصودا، يبدو الإنتاج مثل هذا العرض.

الإنتاج = 500 زيت + 25 كغ دقيق + 250 زجاجة صودا

لنفترض أن سلع المواد قد تنباع على هذا الشكل، قعطعت الزيت 1 ل.ت، وكيلو الدقيق 10 ل.ت، وسعر زجاجة الصودا 0.50 ل.ت على سبيل المثال إذا كان الناتج القومي الإجمالي لعام 2010 في بلد ما يمكننا الحساب على هذا الشكل :

الناتج القومي الإجمالي = (500 X 1) + (25 X 10) + (250 X 0.50) = 875 ل.ت، هاكذا يتم الحساب.

مصادر النمو الاقتصادي

I. تكاثر السكان
II. زيادة رأس المال
III. تطور التكنولوجيا

9. 1 تأثير تكاثف السكان على النمو الإقتصادي

وبالنظر إلى الدراسات الأكاديمية حول العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي في الأدب ، لوحظ أن هناك اختلافات. وقد أظهرت بعض هذه الدراسات أن النمو السكاني يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي. و يقول البعض إن النمو السكاني له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. و تؤكد بعض الدراسات أن النمو السكاني ليس لها أي تأثير على النمو الاقتصادي. (تالاتار و ترزي، 2010 : 198).

حتى إذا كانت هناك اختلاف الرأي في البحوث العملية، فزيادة السكان تعني زيادة الطلب في نفس الوقت. وبالتالي فإن النمو السكاني له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي لأنه يزيد من حجم الإنتاج.

9 . 2 تأثير زيادة الأسمال على النمو الإقتصادي

وزيادة رأس المال الوطني والدولي داخل البلاد في نفس الوقت لديها ميزة باشرة في زيادة الاستثمار. توفر الاستثمارات المباشرة فرصا للعمل ولها خصائص تعزز الإنتاج. و يقال إن الزيادة في رأس المال بهذه الطريقة تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي في الدرجة الأولى.

9 .3 العلاقة بين تطور التكنولوجيا و النمو

كل الأساليب اللازمة للإنتاج، مهارة، علم ، و تقنية، للحصول على مستوى التكنولوجيا المطلوبة. كمؤشر للمنافسة و النمو على المدى الطويل و هو السبب في استخدام أقل لعوامل الإنتاج من قبل الأخر. وبالتالي فإن عوامل الإنتاج المستخدمة في نفس المعدل هي معظمها من السلع النهائية . تحدث أساليب الإنتاج الجديدة، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، و في إجمالي إنتاجية عاملة وفرص الخبرة. ولديه مهارات إدارية جديدة، وفي هذا الاتجاه، تجد ردود فعل مفاجئة على طلبات المستهلكين المتغيرة .

(قارشي ياقالي، 2008 : 23).

9. 4 العلاقة بين دخل الضرائب و النمو الإقتصادي

إذا نظرنا في الدراسات الأكاديمية في تركيا، نجد أراء مختلفة بين العلاقة السياسات الضريبية و النمو الاقتصادي المطبقة . أنه في العديد من الدراسات المساهمات الإيجابية من الإيرادات الضريبية للنمو الاقتصادي.هناك رأي آخرأن إيرادات الضرائب لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

عندما ننظر إلى الزيادات الإيجابية في الإيرادات الضريبية، فإذا كانت الضريبة تدفع بانتظام في البلاد، فإنها لن تواجه مشكلة مثل العجز في الميزانية، وأنها سوف ترتدي النفقات العامة بشكل أكثر كثافة. فضلا عن جلب عائدات الضرائب بانتظام إلى اقتصاد البلاد، مما يزيد من فرص الاستثمار فيها. إذا تم توفير هذا التشريع، سيكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

عندما ننظر إلى الدراسات التي تدافع عن الفكرة اللتي تقول بأن الإيرادات الضريبية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. فإن ذلك يعني أن لإستهلاك معيشة الأسر ينخفض كنقطة واحدة نتيجة لزيادة معدلات الضرائب وبالتالي فإن المنتج لا يستخدم عوام الإنتاج بفعالية. وفي حالة عدم كفاية الطلب، فإن العديد من الشركات مفلسة، وهذا مؤشر على انخفاض الإنتاج. فإن الدخل الحقيقي يتناقص نتيجة لانخفاض الإنتاج داخل البلاد ويؤثر سلبا على النمو بنفس التأثير.

إذا أردنا أن نلمس نقطة هامة أخرى، نلاحظ أن الأسر في البلد لديها رأي سلبي بشأن النظام الضريبي. نلاحظ أن أخذ أراء الأسر بلنسبة للمعيشة، نجد أن من بين 3 أشخاص شخصين يتهربت من النظام الضريبي. ويرجع ذلك إلى أن الأسر لم تدفع ضرائبها بصورة غير منتظمة، وأن التهرب الضريبي من القانون يلقى بشكل طبيعي داخل المجتمع. فالأفعال غيرقانونية تزيد من تأثير الاقتصاد خارج التسجيل، كما أن الالتزامات الضريبية التي لا تدخل في هذه الفئة لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

10 . النتيجة

إن الاقتصاد غير الرسمي في تركيا بين عامي 1970- 2015 وخلال المدة المحددة في جهودنا لشرح تأثيره على النمو الاقتصادي و وفقا للنهج النقدي، وقد تم العثور على النسب بين 1.17٪ و 50.61٪ حسب التقرب المالي. فإن آثار الاقتصاد الخارج التسجيل على النمو الذي يتم تفسيرها بشكل كامل، وهي تدعي أنها إيجابية أو سلبية أو غير مؤكدة بشأن النمو الاقتصادي لهذا السبب، تم وضع تنبؤ من خلال النظر في وجود الاقتصاد الخارج التسجيل ورأي الأسر حول الاقتصاد غير المسجل، أننا نعتقد أن العلاقة مع النمو الاقتصادي ليست حسابا نظريا ولكن بيانات أكثر صحة. ونتيجة للتقديرات، لوحظ أن 5 من أصل 8 أشخاص يذهبون إلى الاقتصاد الخارج التسجيل. وفي مواجهة هذا الوضع تم التوصل إلى أن الاقتصاد غير الرسمي سيكون في أماكن خطيرة في الفترات القادمة. فضلا عن تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي إذا كانت العائدات من الطرق الخارجية المسجلة متداولة في البلاد. وإلا فإنه سيكون من المشاكل الخطيرة للبلد أن يسحب العائدات من الوسائل غير الرسمية وأن يكون له أثر سلبي على اقتصاد البلد. وإزالة العملات الأجنبية التي تتطلبها التشريعات المعمول بها في تركيا من حيث المبادئ المنصوص عليها من قبل قرار وزاري فهو يدل على قوة البلاد خلال آلية الرقابة وفقا لنتيجة النظام المصرفي. وهذا يدل على أن الدخل الذي يتم الحصول عليه من خلال الوسائل غير الرسمية له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي لأنه سيتم تداوله داخل البلاد.

قائمة المراجع

مجلة العلوم الاجتماعية "علاقة النمو والاقتصاد غير الرسمي في تركيا " اكالين , غول سوم و كيسي أوغلوا , فردي ZKÜ
المجلد 3 , العدد 5, 2007 , ص .78-71. ,

التوغ (1994) الاقتصاد غير الرسمي : التهرب الضريبي "غروش , مارت , العدد 14 , ص .58-56

اصلان أوغلوا ، صبحي و يلديز ، سايفي. "حالات الاقتصاد غير مسجل في تركيا و تخفيض هذه الحالة والبحث عن حلول
مثال : انشاء تحليل النسب الفعال من خلال التفتيش "اجتماعي و اقتصادي
,2007-2/070207/ , 2-2007 يوليو – ديسمبر ص 134.

أركوش , حقان , كارا كوز , قادر. " الاقتصاد غير الرسمي في تركيا و تقدير الخسائر الضريبية " مجلة مالية

العدد 156, يناير - يونيو 2009 . ص .132

ايشك ، نهاد و مصطفى أجار (2003) الاقتصاد غير الرسمي : " تقييم اساليب القياس والابعاد والفوائد والخسائر " مجلة جامعة أرجاس لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية. العدد 21 . ص 136-117

كرشيا كالي , باشقا (2008) تحليل موارد النمو الاقتصادي في تركيا (رسالة دكتوراه غير منشورة) SBE جامعة التاسع من سبتمبر . ازمير .

كيز لوت , شوكروا و شافق ارتان 2004) " الخسارة الضريبية والعلاقات الاقتصادية غير المسجلة بين الهاربين توشما قلي (
و تقييم الابعاد من حيث التشريع " الندوة المالية التاسعة عشر .

ساريلي , مصطفى (2002) " أبعاد الاقتصاد غير الرسمي في تركيا : اسبابه و اثاره و الاحتياطات الواجب اتخاذها" علي
المجلة المصرفية في العدد 42 ص 50-32

البنك المركزي لجمهورية تركيا، عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي (طريقة الإنفاق) 2005:4- 2015:2
تم استخدام البيانات (تتوجوا و زنجين 2016:206)

طرق الخسارة الضريبية والتسرب والوقاية في تركيا، جامعة أولو داغ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
وآخرون " نشر ص vd 115-4

وزارة الجمارك والتجارة، "الضوابط النقدية في 79592197.305.21.03 منشور 1: 2013 ص 4
الجمارك" رقم :

تالا تار و تارزي , هارون مجلة جامعة اتاتورك للعلوم الاقتصادية و الإدارية المجلد **42** العدد **2,2010**:**198.**

أندر , ما رفا " الاقتصاد غير الرسمي في تركيا و مقترحات حل للتطبيقات الدولية " وزارة التنمية الاستراتيجية لوزارة المالية
التأهيل المهني , انقرا يناير 2012 ص 64

اوز (**1993**) الاقتصاد السري : تعريفه واسبابه وطريقته في تركيا مجلة الاقتصاد ص **335-336** ص**35-58** صولوا

اوس, (**2004**) مقترح طريقة تقدير الاقتصاد غير الرسمي مثال تركيا : نقاش تركيا على المؤسسات الاقتصادية فوصلات

اوس , فوصلات " مقترح طريقة تقدير الاقتصاد غير الرسمي مثال تركيا : نقاش تركيا على المؤسسات الاقتصادية " ص : 16 , 2004/17

موارد الإنترنت

Al-Monitor , (2014) https://www.al-monitor.com/pulse/tr/originals/2014/09/turkey-central-bank-mystery-funds.html, (Erişim Tarihi: Eylül 10, 2014).

1950 -2004, مؤسسة التخطيط الوطنية (2007) المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
http://ekutup.dpt.gov.tr/ekonomik/gosterge/tr/1950-04/esg.html . (Erişim Tarihi: 12.10.2017).

http://www.tcmb.gov.tr/research/discus/dpaper43.pdf, (Erişim Tarihi: 10.02.2006).

SGK.(2017), http://www.sgk.gov.tr/wps/portal/sgk/tr/calisan/kayitdisi_istihdam/kayitdisi_istihdam_oranlari/kayitdisi_istihdam_orani, (Erişim Tarihi: 2017).
جميع البيانات في المخططات والجداول من مركز إحصاءات العمالة المنزلية.,

البنك المركزي لجمهورية تركيا (**2007**) نظام التوزيع الإلكتروني للبيانات
http://tcmbbf40.tcmb.gov.tr/ctb.html, (Erişim Tarihi: 20.02.2007) (2007:79 اقلين و كاسيك) اوغلوا

2004/17, http://www.tek.org.tr/ dosyalar/VUSLAT-US1-KAYITDISI.pdf,
(Erişim Tarihi: 10.02.2006).

الموارد الأجنبية

DESSY, S. & PALLAGE, S. (2001) Taxes ineçuality and size of the informal sector, http : //www.ecn.ulaval.ca/w3/professeurs/01-13.pdf. [Accessed : 13.04.2002].

JIMENEZ, J.B. “Cocaine, Informality, and the Urban Economy in La Paz, Bolivia” in A. PORTES, M. CASTELLS, L.A. BENTON (Ed.), The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries, The John Hopkins University Press, Baltimore and London,
1989, pp. 135-148.

MAIN, J. (1989) “How To Make Poor Countries Rich,” Fortune, January, Vol. 119, pp.101-106.

MONASH, P.E. (1990), “Brazilian Retailing,” DM, November, pp.36-37.

Schneider, F., ve Enste, D., H.(2000). Shadow Economies: Size, Causes and Consequences. Journal of Economic Literature Vol. XXXVIII (Mart 2000) ss. 93.
Öğünç, Fethi ve Gökhan Yılmaz (2000); "Estimating the Underground Economy ın Turkey", The Central Bank of the Republic of Turkey Discussion Paper,